المسؤولية المجتمعية في النهوض بدور الجامعات في التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق

أ.د.ضحى عادل محمود العاني
كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد
hh.uu10@yahoo.com

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٥/٢/١١ تاريخ قبول النشر ٢٠٢٥/٣/٢٦

الملخص:

تعمل الجامعات ممثلة بكلياتها التقنية على تزويد المجتمع بالأيدي المدربة على استخدام الآلات الحديثة التي تعتمد بصورة مباشرة على التكنولوجيا الحديثة ، مما يجعل من هؤلاء المستخدمين داعمين للصناعات المحلية؛ مما يؤثر في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى رفاهية المواطن واستدامة أطول للموارد البشرية والموارد المادية. وللجامعات دور كبير في تنمية المجتمع المحلي من خلال قيامها بتوجيه نشاطاتها نحو جميع أفراد المجتمع ومؤسساته بهدف تحسين ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فمهمة التعليم الجامعي هي صناعة العقول التي تنتج وتبدع في المجالات كافة (عامر ، ٢٠٠٧: ٥٣-٣٧) ، أذ ستكون دولة ماليزيا في عداد الدول المتقدمة والتي انتقلت من عداد الدول النامية إلى عداد الدول العالم الثاني بمجرد تغيير خطة القبول في الكليات والمعاهد التابعة للجامعات وفي عام ٢٠٣٠. حيث ينظر إلى الجامعات في هذه الدول كجزء أساس في التنمية والاقتصاد العالمي. ولاستشراف أبعاد التعليم في القرن ٢١, فيعد التعلم من اجل العمل احد أعمدة التعليم, باعتبار ذلك جزءا أساسيا من تدريب وتأهيل الفرد للحياة العملية والذي يتضمن عادة حيازة المهارات وربط المعرفة بالممارسة, وهذا ما فرضه سوق العمل والحياة العملية بأشكالها المختلفة، ففي البلدان المتقدمة خاصة بدأت تفترض أن الخريجين الذين يمكن توظيفهم واستيعابهم يمكنهم الاسهام في تطوير القدرة الاقتصادية، وايضا لتقديم الابتكارات والإبداعات ,وتحسين الإنتاج الذي يعتمد أساسا على الحيازة والاستخدام التطبيقي للمعرفة.. وتم أستخدام منهج وصفي في الدراسة وكانت اهداف الدراسة هي:-

١-تعرف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

٢-التعرف على دولة الصين كنموذج للتنمية الاقتصادية المستدامة.

٣-التعرف على واقع المشاريع الاقتصادية الصغيرة في العراق....وتوصلت النتائج الى اعادة ربط بعض الوزارات الحيوية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المجتمعية ، الجامعات ، التنمية الاقتصادية ، المستدامة.

الفصل الاول:-

أهمية البحث :-

لا يغيب عن بال أحد الدور الذي تقوم به الجامعات ممثلة بكليات المجتمع في دفع عجلة التنمية التي يناط بها توفير ما يحتاجه المجتمع وعمليات التنمية فيه من متخصصين في مختلف مجالات التنمية وهي المراكز الأساسية التي تعنى بالبحث العلمي، وتسهم في تنمية المجتمع والمجتمع المحلي من خلال ما تقدمه من إمكانيات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر فضلاً عن أنها تتحمل مسؤولية كبيرة تجاه الخدمة العامة في المجتمع وتسعى دائما الى تحقيق شراكة حقيقية مع المجتمع المحلي (المومني، ٢٠١٦: ١٧٧١-١٧٥٣).

ولمعالجة مشكلة البطالة بحلول إبتكارية توجهت كل من اليابان والصين وايطاليا منذ فترة ليست بالطويلة صوب المشروعات الفردية الصغيرة (١-٥ أفراد) والمتوسطة (٥-٥٠ فردا)، ذات المنتجات المطلوبة والبسيطة والغير معقدة تكنولوجيا والتي لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة أو ضخمة، ولا تحتاج لنظام إداري ومحاسبي كبير أو معقد ويمكن تأسيسها برأس مال قليل، مثل: صناعات الملابس والأثاث والمنتجات الجلدية والسجاد والنجف وقطع الغيار وكاميرات التصوير البسيطة، والنظارات وأدوات التجميل ولعب الأطفال. وبالطبع يدعم ذلك حزمة من القوانين والحماية والتسهيلات، البنكية والإدارية والضرائبية، كل ذلك أدى إلى بناء نهضة اقتصادية لهذه البلدان وهو ما نراه اليوم (التقرير العربي,٢٠٠٨: ٤٤).

اهداف البحث:- هدف البحث الحالي الى:-

١-تعرف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

٢-التعرف على دولة الصين كنموذج للتنمية الاقتصادية المستدامة.

٣- التعرف على واقع المشاريع الاقتصادية الصغيرة في العراق.

منهج البحث: اعتمدنا في الإطار النظري للبحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستندين إلى الأدبيات المتخصصة لاستعراض المفاهيم النظرية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية المستدامة.

تحديد المصطلحات:

١-المسؤولية الاجتماعية: الالتزام بقوانين العمل، وضمان حق العامل في التدريب والتطوير المستمر، وحماية حقوقه النقابية، وتمكينه من المشاركة في اتخاذ القرارات، إضافةً إلى تحقيق الأمن الوظيفي والسلامة من مخاطر العمل. (الحوري واخرون,د_ت: ٧).

٣-مفهوم سوق العمل: دائرة للتبادل الاقتصادى يبحث فيها الأفراد الراغبين فى العمل عن الوظائف ويبحث فيها أصحاب الأعمال عن الأفراد المؤهلين الذين يمكنهم شغل الوظائف الشاغرة. ويطلق على عدد الوظائف المتاحة عن عدد الراغبين فى العمل مصطلح "سوق العمل المحكم" ـ Tight labour Market ـ كما يطلق على الذى يزيد فيه عدد الباحثين

عن عمل عن عدد الوظائف المتاحة مصطلح "سـوق العمل الراكد" ـ Slack Labour Market. (المؤسسة المصرية الاوربية للتدريب, ٢٠٠٩ :١)

٤-**تنمية اقتصادية مستدامة/** تشمل بعض الموارد الطبيعية ذات الأهمية في الاقتصاد، والتي تشكل أساس النظام ، عناصر مثل النباتات والتربة والحيوانات والأسماك، إلى جانب الخدمات البيئية الطبيعية، كتنقية الهواء وتحلية المياه. (الفراجي، ٢٠١٥: ١٧١).

الفصل الثاني:

أطار نظري ودراسات سابقة:-/

مفهوم التنمية المستدامة/

إن الإهتمام المتزايد بالاقتصاد الرقمي هو قدرته على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، فالتطورات التقنية جعلت بإمكان الجميع الإتصال بأشخاص لم يكن بالإمكان الإتصال بهم في السابق(الفراجي، ٢٠١٥: ١٧٠-١٧١). ، وأصبح باستطاعة الكثير من الناس والمؤسسات التنافس والاتصال والتعاون وإقامة الشراكات بسهولة مقابل تكلفة أقل ومساواة أكبر من أي وقت مضى. (Kadhum , 2022 :82) ، في هذا السياق، أكد كل من الاتحاد الدولي للاتصالات واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) التابعة للأمم المتحدة على أهمية التقنيات الرقمية والابتكار القائم عليها في تحقيق أهداف الانتعاش الاقتصادي، خصوصًا تلك المتعلقة بالقضاء على مظاهر العوز، وضمان الرعاية الصحية والتعلم. (العكيلي,٢٠٠٨: ٢٢).، وتحقيق المساواة بين الجنسين والحد من عدم المساواة في الفرص، وتعزيز النمو والإبتكار ، وقد بينت بعض الدراسات الحديثة أن التحول الرقمي له تأثير إيجابي كبير على الإبتكارات وترتيب الدول في مؤشر الإبتكار العالمي. (مرزوق، والصريفي ، ٢٠٢٤: ٥٧-٥٨).

تأثير البطالة على الحالة النفسية للفرد:

أكدت دراسة (Jassim , & Al-Ani ,2022: 3181) هناك عدد من الآثار الاجتماعية:- مثل الجريمة والانحراف، التطرف والعنف، التسول، تعاطي المخدرات، الشعور بعدم الانتماء وضعف الانتماء، الهجـــــرة، التفكك الأسري.(Al-Masudi, & Mahmood,2022 : 4945).

نظريات فسرت البطالة عند المدارس الاقتصادية :-

١- التقليدية:- كان الاقتصاديون الكلاسيك يعتقدون في أن البطالة حالة وضعية مؤقتة ليس لها صفة الدوام . أي أنها خلل مؤقت سرعان ما تستطيع قوى التوازن التغلب عليها وإعادة الاقتصاد الوطني إلى حالة العمالة وكانوا يبنون هذه الفكرة على أن منشأ البطالة يرجع إلى زيادة النفقات التي تسببها زيادة الأجور . فإذا ما قبل العمال أجوراً أقل ، أمكن توظيفهم من جهة ، وأمكن تخفيض النفقة ثم السعر مما يساعد على بيع المنتجات من الجهة الأخرى وبالتالي يعود مستوى الإنتاج إلى ما كان عليه وتنتفي البطالة .

٢- الحديثة (كينز) :-أشار التحليل الكينزي إلى ان البطالة صفة ملازمة للتقلبات الاقتصادية ، وخصوصاً في مرحلة الكساد التي قد تمتد لفترات طويلة ، ان لم تتدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الكلي .ويبعني كينز فكرة استمرار البطالة لفترة طويلة على أساس ان بطالة جزء من عوامل الإنتاج ، نظراً لان عوائد هذا الجزء المعطل من عوامل الإنتاج ستؤدي إلى خفض الدخل الكلي عن ذي قبل .ز وهبوط الدخل أي هبوط الطلب وما يطلق عليها كينز الطلب الفعال . وعلى هذا لا بد من زيادة الطلب الفعال ، فالإنتاج والتوظف(الحسن,٢٠٠٨: ٢٢٠).

٣-نظرية تقسيم العمل:يعنى بمفهوم تقسيم العمل تجزئة العملية الانتاجية او الوظيفة الى عدد من الاجراءات(او المهام او المراحل) بحيث يتولى كل جزء منها شخص مستقل او مجموعة من الاشخاص. وكان الاقتصادي الاسكتلندي(ادم سميث)اول من اعطى اهمية كبيرة لتقسيم العمل في التحليل الاقتصادي.لما يؤدي اليه من التقدم الاقتصادي بما يهيئه من وسائل اكثر كفاءة واقل تكلفة في انتاج السلع , كما يؤدي الى زيادة مهارة العامل وتوفير الوقت واستخدام الالات(الخالدي, ٢٠١١: ١٥٦).

٤-نظرية الدوام المرن:تعود فكرة الدوام المرنفي المانيا الى(كرستيل كامرير)١٩٦٧ التي تعمل في مجال الاستشارات الادارية .وتنص فكرة الدوام المرن على توزيع دوام الموظفين على فترتين تشتركان في وقت واحد هو الوقت المركزي بحيث لا يحضر الجميع الى مكان العمل في وقت واحد او ينصرفون معا, بل يحضر البعض ويتأخر حضور الباقين ساعتين او ثلاث, وفق ما تراه الادارة مناسبا,ويغادر المبكرون مكان العمل عند نهاية الدوام, بحيث تعطى للموظفين حرية اختيار مواعيد الوصول الى مكان العمل ومواعيد انصرافهم منه.(الخالدي,٢٠١١: ٤٦٣).

٥ - نظرية مراحل النمو : تعود نظرية مراحل النمو Stage of Economic Growth الى وليم والت روستو Walt Whitman Rostow (١٩١٦-٢٠٠٣)، وتشير هذه النظرية الى ان روستو النمو الاقتصادي يسير زمنيا في سلسلة ذات طبقات محددة المعالم. وهي تمتاز بمراحل، ولعل أبرزها مراحل النمو هي :

أ - المرحلة التقليدية:

التي كانت شائعة خلال العصور الوسطى. وتُعرف هذه المرحلة بأنها طويلة نسبيًا وبطيئة التطور، ولا تزال بعض المناطق في العالم، مثل بعض مجتمعات جنوب الصحراء الإفريقية وأدغال أمريكا اللاتينية، تعيش ضمن إطارها حتى اليوم.

ب - التهيؤ للانطلاق:

حيث تلعب العوامل الداخلية دورًا محوريًا في دفع عجلة النمو، مثل توفير الأسواق، والموارد، والفرص التجارية، إلى جانب التنظيم الاجتماعي والسياسي. كما تظهر نخبة جديدة تؤمن بأن التجديد الاقتصادي ليس ممكنًا فحسب، بل مرغوب فيه أيضًا. ومن بين هؤلاء، من يسعى إلى تعبئة المدخرات، ويتحمل مخاطر الابتكار، مستغلًا الفرص المتاحة لخلق ابتكارات جديدة، إلى جانب تدريب العمال على الإنتاج المتخصص واسع النطاق. ويؤدي الى زيادة معدل التكوين الرأسمالي على معدل نمو السكان . (بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ٤٤-٤٦).

ج - مرحلة الانطلاق:

تبدأ المجتمعات هذه المرحلة بعد إزالة العقبات التي تعرقل النمو، حيث تتسع القوى الدافعة للتقدم الاقتصادي وتصبح سائدة في مختلف جوانب المجتمع, وان وجود رأس المال الاجتماعي وحدوث التقدم الفني في القطاعات الاقتصادية لا يكون كافياً للانطلاق ما لم يرافقهما انتقال الحكم الى فئات سياسية تعطي قضية تحديث الاقتصاد الاهتمام الأول. وفي هذه المرحلة ايضا ترتفع نسبة الادخار والاستثمار من ٥٪ من الدخل القومي الى أكثر من ١٠٪ ، وتتوسع الصناعات الجديدة التي تصبح قادرة على إعطاء نسب عالية من الربح مما تجعل المشاريع قادرة على إعادة توظيف جزء من هذه الأرباح في مشاريع جديدة وبالتالي زيادة الاستخدام وعرض مختلف السلع. كما تزداد الدخول خاصة للفئات المدخرة وهذا يقود الى توسع طبقة الرأسماليين وتدفق الأموال نحو الاستثمار. اما بالنسبة للزراعة فيزداد فيها استعمال الأساليب الزراعية الحديثة ويزداد رسملتها، ويتوسع نطاق الزراعة للأغراض التجارية وزيادة رؤوس الأموال المستثمرة فيها. اما على الصعيدين السياسي والاجتماعي فتحدث تغيرات تساعد على استمرار النمو بمعدل ثابت ومنظم .

د - مرحلة الانسياق نحو النضوج: يصف روستو هذه المرحلة بأنها تتبع مرحلة الانطلاق بفترة طويلة من النمو المطرد، الذي يتخلله بعض التقلب صعودا وهبوطا، ويتجه الاقتصاد الوطني الى نشر التطور التكنولوجي الحديث في كل المجالات الاقتصادية وتزيد معدلات الاستثمار لتصل الى نسبة تتراوح بين ١٥-٢٠٪ من الدخل القومي بحيث يعطي هذا التوظيف ناتجا يربو على نسبة الزيادة في الاعداد السكانية. وبعد حوالي ٦٠ سنة من مرحلة الانطلاق نصل الى ما يسمى بمرحلتي النضوج والاقتصاد اللذين تركزان خلال عملية الانطلاق حول صناعة وتكنولوجيا معقدة نسبيا، وتتوسع أفقهما الى عمليات تكنولوجية أكثر تعقيدا ودقة.

هـ - مرحلة الاستهلاك الوفير : ينتشر هنا ظاهرة البذخ بشكل كبير ليصل المجتمع عندها الى اعلى مستوى درجات الرفاهية . (بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ٤٦-٤٧).

الفصل الثالث: عرض النتائج

الهدف الاول /تعرف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المستدامة:

مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق:أ

تعرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق بأنها منشآت مستقلة من حيث الملكية والإدارة، تمتلك حصة محدودة من السوق. وغالبًا ما تكون هذه المشاريع ذات طابع عائلي، حيث يكون مالك المشروع في القمة، ويشاركه الأقارب والأصدقاء في إدارته وتشغيله لضمان نجاحه. تتسم إدارتها بالمرونة واللا رسمية، حيث تعتمد على التوجيهات الشفوية دون الحاجة إلى توثيق كبير. كما عرّفها الجهاز المركزي للإحصاء بأنها منشآت يعمل بها أقل من عشرة أفراد.(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ٩-١٥).

ب-أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:-

أن الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك يعتمدان في تحديد القدرة الائتمانية للمشروع على مجموعة من العناصر الائتمانية تأتي في مقدمتها الضمانات بنسبة ٩٢%، فالمقدرة على السداد بنسبة ٤%، فطبيعة المشروع بنسبة ٢%،

فالمركز المالي بنسبة ١,٥% فالشخصية أو السمعة بنسبة ٠,٥%.[١] ويشار إلى أن قطاع المؤسسات للدول المتقدمة يشارك بما نسبته (٧٠-٨٠٪) من الناتج الإجمالي، وهذه المؤشرات تتطلب ضرورة إعطاء هذا القطاع في الدول العربية أهمية كبرى ليكون محركا لقوى الاقتصاد وتوظيف العدد الأكبر من المواطنين. (سلامه,٢٠٠٩: ١٠).

- اعتمدت أمريكا خطة قصيرة الأمد خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨ لمعالجة مشكلة البطالة، من خلال التركيز على دعم وتطوير المشروعات ، بما في ذلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وأسفر ذلك عن توفير أكثر من ١٥ مليون فرصة عمل خلال تلك الفترة، مما ساهم في التخفيف من حدة البطالة وآثارها السلبية. واليوم، تستوعب هذه المشاريع الصغيرة أكثر من ١٠٪ من قوة العمل الأمريكية (دوابه، ٢٠٠٦: ٢٠). أما في دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، فتشكل مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة حاليًا ما يزيد عن ٧٥٪ من فرص العمل المتاحة في سوق العمل.

ج - خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة:

تتمتع المؤسسات الصغيرة بعدة خصائص ومزايا، يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية: (١) سهولة التأسيس (النشأة) ، (٢) سهولة التنظيم ، (٣) تعتمد في الغالب على المهارات الحرفية ، (٤) غالبا ما يقوم المشروع بإنتاج نوع واحد من البضاعة أو الخدمة ، (٥) النمو والتطور يمكنها النمو والتطور على أسس غير مركزية في المناطق الريفية وشبه ريفية في مواجهة الخدمات المناسبة من حيث الكلفة والنوعية وملائمة الذوق العام، (٦) التداخل بين الملكية والادارة ، (٧) العمالة اللازمة:

<u>الهدف الثاني/ التعرف على دولة الصين كنموذج للتنمية الاقتصادية المستدامة :</u> لقد امتازت القاعدة الصناعية في الصين بسيادة المشاريع، وهنا يظهر دور الدولة في دعم المشاريع الصغيرة وضمان نجاحها. ويوضح الجدول في أدناه دور الدولة في دعم الحاضنات وتحويلها بإقامة برنامج تمويل بناء للحاضنة بتخصيص مبالغ تستثمر في إعداد دراسة الجدوى للمشروع ووضع الخطة اللازمة للعمل والتنفيذ، إذ يخصص البرنامج مبالغ لشراء الآلات والمعدات اللازمة لعمل الحاضنة وما يتطلبه من صيانة وتدريب العاملين في المشروع وتقديم إعانات للعمل، والدولة لها دور مهم في خلق بيئة تساعد الحاضنة على استمرارها في النجاح بدعم المشاريع الصغيرة، وخصصت الدولة مبالغ لتطوير المباني والمكاتب وأماكن العمل التابعة للحاضنات في المدن التي اجتمعت فيها تلك الحاضنات.

ويمكن إجمال ذلك بالنقاط الآتية :

(١) أسهم البرنامج في تنمية حب العمل الحر والرغبة في إقامة مشاريع خاصة، وبذلك أسهمت في خفض معدل البطالة والحد من آثارها .

(٢) دعم المشاريع الصغيرة وتطويرها وإسهامها في إنجاح مرحلة الانطلاق وتخطيها. إذا سعت الحاضنات في احتضان اعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة ودعمها بالكادر الفني والإداري وتوفير الخدمات الضرورية والمستلزمات الفنية اللازمة من المعدات وصيانتها وتوفير قطع الغيار وغيرها، فضلاً على أن الحاضنات تضع خطة عمل تفصيلية لكل مرحلة من مراحل الانطلاق كتحديد الخبرات والمواد الخام اللازمة بوصفها مدخلات ومصادر الحصول عليها، بعدها توفر الموقع الملائم للمشروع المحتضن ثم تقوم بتنفيذ خطة العمل للمشروع الصغير .

(٣) توظيف نتائج التكنولوجيا الجديدة، وهو دور بارز لحاضنات الأعمال إذ استطاعت أن توظف نتائج التطور جداً ، مما أتاح لها تعزيز التنافس في السوق العالمي.

(٤) أسهمت حاضنات الأعمال بسد الفجوة بين الأبحاث الممولة من جانب الدول والأبحاث التي يمولها القطاع الخاص ونجحت في التطوير والتعلم من الأخطاء والجمع بين الحاضنات التي تمتاز بالتسامح والنظرة الانسانية للأعمال وحاضنات الأعمال التي تدار تبعاً لقواعد العرض وطلب المنافسة.

(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٣٤-١٣٥)

1**) سياسات التشغيل في الصين:** و تشمل المحاور التالية :

- فتح قنوات التوظيف والعمل على إيجاد فرص عمل من خلال الإهتمام بالطلب المحلي و الحفاظ على معدل النمو الإقتصادي و تعديل الهيكل الإقتصادي.
- الإستفادة من إعادة الهيكلة الصناعية وتطوير القطاعات الخدماتية.
- تشجيع العمل الحر مع مؤسسات اجنبية مستثمرة .
- تشجيع الموظفين المسرحين لإيجاد أشكال مرنة من العمل للعاطلين مثل: الدوام الجزئي، الدوام المؤقت و الأعمال الموسمية.(**Yutong,2008: 10**).

2)إستراتيجية التوظيف في الصين خلال عامي ٢٠١١–٢٠٢٠ : يشهد إجمالي الناتج المحلي للصين نمواً مستمراً ما يعزز القوة الإقتصادية بشكل كبير و يسهم لحد كبير في تحقيق إستراتيجية تعديل الهيكل الإقتصادي، في ظل نظام ضمان إجتماعي أكثر قوة. حيث تتمثل إستراتجية التوظيف في الصين خلال العشر سنوات القادمة في المحاور التالية:

- تحقيق نمو سنوي بأكثر من ٥٪ و تعزيز جودة و كفاءة النمو الإقتصادي.
- جعل عملية نقل فائض القوى العمالة من الأرياف مشروع أساسي لإستراتيجية التوظيف، من خلال نقل جزء من هذه العمالة إلى المدن نحو الصناعات غير الزراعية من ناحية، ومن ناحية أخرى نقل القوى العاملة في الريف للصناعات الريفية غير الزراعية لتسريع تدفق القوى العاملة.
- تسريع بناء نظام للضمان الإجتماعي في المناطق الريفية و إيجاد نظام ضمان إجتماعي موحد.
- تطوير و تحسين نوعية التعليم و خفض معدل المشاركة في القوة العاملة. **(Guoji ,2001:23)**

٣- البرامج التأهيلية "التدريب على مهارات سوق العمل":

تشمل هذه البرامج مجموعة من الدورات المصممة لإعداد وتأهيل الشباب للعمل بأسلوب عملي، حيث يُعتبر التوظيف الهدف الأساسي من عملية التأهيل. وتتضمن هذه البرامج مجالات متعددة مثل التنمية الإدارية، والإدارة المكتبية، والمبيعات، والمحاسبة والإدارة المالية، بالإضافة إلى برامج فنية تشمل أساسيات الإلكترونيات، وفن الدعاية والإعلان، والتصميم الهندسي، وصيانة الأجهزة، إلى جانب برامج متخصصة في الحاسب الآلي.

٤- الدبلومات المهنية المتخصصة:

تهدف إلى إعداد كوادر ذات كفاءة عالية ومستوى مهاري متميز. وتتوزع هذه الدبلومات على سبعة مجالات متخصصة، تستغرق كل منها ٣٤ أسبوعًا، وتشمل إدارة منشآت الأعمال، وإدارة العمالة، والمبيعات، والسكرتارية التنفيذية، وتطبيقات الحاسب الآلي، وإدارة الشبكات، والإلكترونيات وصيانة الحاسب الآلي.

٥- التدريب الصيفي للطلبة ويتم ذلك من خلال تقديم برامج في الصيف لاعطاء تدريبات لطلبة الجامعات والمدارس الثانوية خلال العطلة الصيفية بهدف استغلال أوقات فراغ هؤلاء الطلاب وتوجيه طاقاتهم نحو أنشطة تدريبية تكسبهم المهارات المناسبة، وتعرفهم ببيئة العمل في القطاع الخاص بما يهيئهم مستقبلاً لدخول سوق العمل، وتشمل مجالات التدريب جوانب في الإدارة والسكرتارية والحاسب الآلي والتدريب الفني، وقد تم انتقاؤها بما يتلاءم مع ميول واهتمامات الطلاب ويفيدهم في حياتهم العملية والمستقبلية.(يوسف, ٢٠١٥: ٣).

الهدف الثالث/ التعرف على واقع المشاريع الاقتصادية الصغيرة في العراق.

أ. وتظهر الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة بما يأتي:

(١) تعزيز الاستقلال الاقتصادي ، (٢) التكامل الصناعي ، (٣) لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو تكنولوجيا متطورة، (٤) قدرتها على التكيف تمتاز بقدرتها على التكيف مع ظروف العراق الحالية من حيث النقصان في مرافق البنية الأساسية، وعناصر رأس المال القومي الاجتماعي الأخرى، ولاسيما النقصان في الطاقة الكهربائية ورداءة طرق المواصلات وظروف العمليات العسكرية في مواجهة الارهاب، (٥) يخدم هدف العدالة، (٦) تحقيق التنمية المتوازنة، (٧) التوافق بين المتغيرات تمتاز بقابليتها على التوافق بين المتغيرات المستمرة المصاحبة للتطور التكنولوجي والتغيرات في أنماط الطلب الاستهلاكي ، (٨) حل مشكلة البطالة تعمل هذه المشاريع على توفير فرص العمل وتقضي على البطالة، لكونها تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل.(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٤٤-١٤٦).

الميزة النسبية للموارد والإمكانات في العراق:

تشير الدراسات الجيولوجية إلى أن العراق يمتلك نحو 530 تركيبًا جيولوجيًا تحمل مؤشرات قوية على وجود كميات هائلة من النفط. ومن بين هذه التراكيب، تم تحفيز 115تركيبًا فقط، ثبت احتواء 71منها على احتياطات نفطية ضخمة تتوزع على العديد من الحقول. كما أن إجمالي الحقول النفطية المكتشفة في العراق يبلغ 71حقلًا، لم يُستغل منها سوى 27حقلًا، من بينها 10حقول عملاقة.

وتكشف الخرائط عن توزيع الرواسب المعدنية في مختلف أنحاء البلاد، حيث توجد محافظات غنية بالموارد المعدنية، سواء من حيث كميات الاحتياطي المتوفرة أو تنوع هذه المعادن. وتوفر هذه الإمكانات للعراق ثروات طبيعية هائلة، حيث يمتلك ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم، كما يحتل المرتبة العاشرة عالميًا في الاحتياطات المثبتة للغاز الطبيعي.

هذه الموارد تجعل العراق لاعبًا رئيسيًا في الاقتصاد العالمي، ومنافسًا قويًا على المستوى الإقليمي، فضلًا عن امتلاكه قدرة إنتاجية عالية في مجال المشتقات النفطية بأسعار تنافسية، نظرًا لانخفاض تكاليف استخراج وإنتاج النفط مقارنة بالدول الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع العراق بمزايا تنافس الصناعات المرتبطة بالكبريت، إلى جانب الإنتاج الواسع للأسمدة النيتروجينية والفوسفات، فضلًا عن احتياطيات ضخمة من السليكات، التي تُعد من أنقى أنواعها عالميًا. .(الفراجي، ٢٠١٧/ ٣٢٤-٣٢٥).

توزيع المشاريع الصغيرة في العراق:

يمتلك العراق تنوعًا في الخامات الطبيعية ذات المصادر الجيولوجية المختلفة، والتي تتميز بانتشارها الجغرافي الواسع، مما يوفر مرونة كبيرة في اختيار مواقع الاستثمار في مشاريع صغيرة. كما أن هناك العديد من الموارد غير المستغلة، مما يعزز إمكانية إنشاء مثل هكذا مشاريع نظرًا لقلة متطلباتها من حيث الأرض، والعمالة، ورأس المال. وبفضل هذه العوامل، كما تتمتع هذه المشاريع بمرونة أكبر في تحديد مواقعها مقارنة بالمشاريع المتوسطة والكبيرة، التي عادةً ما تتركز في مناطق محددة داخل البلاد. وبالنظر إلى توزيعها في العراق، يتضح أن محافظة بغداد تصدرت القائمة عام ٢٠١٥ بعدد ٣٩٢٨ منشأة، تليها بابل بـ ٣٩٠٩ منشآت، ثم كربلاء في المرتبة الثالثة بـ ٣٦٣١ منشأة. وجاءت النجف الأشرف في المرتبة الرابعة بعدد ١٩٣٧ منشأة، تلتها واسط بـ ١٨٤٢ منشأة. أما باقي المحافظات، فتتقارب أعداد المنشآت الصغيرة فيها رغم التحديات الاقتصادية التي واجهها العراق. ويعكس هذا التوزيع القدرة على التكيف مع التغيرات الزمنية والجغرافية، ودورها الفعلي في تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة على مستوى البلاد..(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٥٢-١٥٥).

- سلبيات المشاريع الصغيرة ومزاياها في العراق :

١ - سلبياتها :

أ) واقع قطاع المشاريع الصغيرة في العراق:

يُعتبر قطاع المشاريع الصغيرة في العراق قطاعًا غير منظم، حيث إن معظم مشاريعه غير مسجلة رسميًا، وتعتمد على عمالة غير مؤهلة أو مدربة بالشكل الكافي. كما أن وسائل الإنتاج المستخدمة فيه لا تزال تقليدية، بعيدة عن تقنيات التطور التكنولوجي الحديث. ويعاني هذا الجانب من افتقاره إلى الأسس التجارية الحديثة، مما ينعكس على الجانبين الإداري والمالي. وتتركز معظم هذه المشاريع في مجالات تجارة الجملة والمفرد، إضافةً إلى الصناعات الزراعية.

ب) تأثير توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص:

لم ينجح توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص في معالجة الأزمة الاقتصادية في العراق، بل أدى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية، مخلفًا آثارًا سلبية تجاوزت التحديات الاقتصادية الأساسية.

ج) التباين الكبير بين أعداد العاملين الإجمالية في القطاع عن بقية أنحاء العالم، حيث اتسمت بالقلة فيها وفي رأس المال.

د) العلاقة الإيجابية بين إسهام قطاع المشاريع الصغيرة في التشغيل والناتج المحلي مع متوسط نصيب الفرد.

هـ) هناك علاقة عكسية بين المعوقات المالية والتضخم والمشاريع الصغيرة، حيث أن تمويلها يسد جزءاً من الطلب المحلي الذي يتفاقم ويكبر في حالة التضخم (الطلب < العرض)، وسوف يسهم ذلك في تقليل عجز العرض السوقي للسلع، وثم يؤدي إلى خفض مستوى الأسعار ومستوى التضخم نسبياً.

٢ - مزاياها :

أ) يشهد الاقتصاد العراقي نهضة جديدة في عملية تفعيل دور القطاع الخاص، .

ب) بوصف هذا القطاع قطاعاً كثيف العمل، فإنه يساعد في عملية استيعاب الأعداد الكبيرة من الايدي العاملة، .

ج) أن المشاريع الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج المشاريع الصغيرة، .

د) تخفيض عبء الميزانية العامة للدولة المتأتية عن التوظيف في القطاع العام، والتقليل من نسب البطالة المقنعة التي يمتاز بها هذا القطاع.

ه) قدرة المشاريع الصغيرة على التكيف في أية بيئة أسهمت في نشرها في مناطق مختلفة ومدن رئيسة وقرى بعيدة، .

و) و توفير النقد الأجنبي وتقليل الاعتماد على السلع المستوردة التي ملأت الأسواق العراقية والدخول إلى الأسواق المجاورة بالمنتجات الوطنية. .(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٥٤).

ز- مشاكل الاستثمار في المشاريع الصغيرة : بالوقوف بشكل معمق على واقع المشاريع الصغيرة في العراق، يمكن من إدراج أبرز المشاكل التي يمكن أن تقف عائقا عند القيام بمحاولات ناجحة للاستثمار في هذا النوع من المشاريع كتقديم تسهيلات من الدولة لتشجيع الاستثمار وضمان الربح وفرص البقاء والمنافسة في السوق والمشاكل هي :

(١) عدم توفر المرافق والخدمات العامة من البنية التحتية وشبكات الماء والكهرباء بالشكل المناسب.

(٢) عدم توفر الخدمات الحكومية مثل الاتصالات أو أسعار المدخلات المطلوبة للإنتاج.

(٣) تردي الطرق بسبب تأثرها بالعمليات العسكرية مما سبب الضرر بالكثير منها لاسيما الطرق الرئيسة، كذلك انعدام شبكة الطرق الريفية .

(٤)ارتفاع تكلفة الطاقة.

(٥) قلة المختبرات ومراكز البحوث التي تعمل على تطوير المدخلات وطرائق الانتاج.

(٦) أن اغلب المشاريع تستخدم الأيدي العاملة غير الماهرة من جهة ويحدث أن يتم الاستغناء عن بعض العاملين في موسم معين من جهة أخرى. .(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٥٧).

- فرص الاستثمار في المشاريع الصغيرة :

إن فرص الاستثمار في العراق تعد كبيرة جدا ومتنوعة في ضوء الكثير من المؤشرات الاقتصادية، فضلا عن الخطط التي تضعها الدولة لغرض التوسع العمراني والانفتاح على العالم الخارجي، من جهة أخرى اصبح من الضروري إدراك واقع هذه المشاريع التي تعاني من مشاكل متعددة التي بيناها سابقا بعد أن هاجر العديد من الكفاءات وأصحاب الموهبة نتيجة

ظروف البلد(Mahdi , and Mustafa, 2021: 72). واستنادا الى ذلك يمكن أن نضع مجموعة من التصورات للنهوض بهذا القطاع الحيوي في العراق اهمها :

(١) لتحديد وتقييم هذا القطاع وتقييمه بطريقة تجعل من المستطاع إدماجه في الإحصائيات الرسمية وجب إيجاد الوسائل الإحصائية المناسبة بحيث يمكن أن تتاح المعلومات لرجال الأعمال والراغبين بالاستثمار بالشكل الذي يوفر لهم الفرصة لإعداد المشروعات التي يمكن أن تقام في العراق.

(٢) تقديم الدعم اللازم لهذه المشروعات ولاسيما الغذائية منها وبالشكل الذي يدعم اقتصاديات الريف التي توفر المواد الأولية لهذه الصناعات من الحليب ومشتقاته.

(٣) دعم المشاريع ولاسيما الغذائية منها، بزيادة إسهام المصرف الصناعي العراقي فقد كانت إساهماته ضئيلة جداً في السابق إذ خصصت أغلب القروض إلى المشاريع غير الغذائية التي كانت تعاني من الاهمال حتى قبل عام ٢٠٠٣، فعلى سبيل المثال لم تحظ المشاريع الغذائية إلا قرض واحد خلال عشر سنوات للمدة (١٩٩٠ ١٩٩٩) من مجموع القروض الممنوحة البالغة (١٣) قرضا تحويليلا.

(٤) تنفيذ برنامج لدعم المشاريع الحرفية التي يشتهر بها البلد وهو ما يطلق علية بالتمتع بالميزة المطلقة على وفق مفهوم نظرية التجارة لآدم سمث.

(٥) ضرورة الاستثمار في العنصر البشري بالاهتمام من ناحية المهارات والتعليم لاستيعاب أصول الصناعة عند إدخال التطور التكنولوجي جديد من المستثمر الأجنبي. .(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٥٨-١٥٩).

-آليات تنمية المشاريع الصغيرة في العراق تطويرها : من أهم الاليات هي :

١) التمويل، ٢) الدعم الفني التقني: ٣) التدريب: ٤) الإدارة : ٥) التسويق ٦) الإعفاء الضريبي: ٧)الحماية من الإفلاس توفير نظام الحماية من الإفلاس عن المؤسسات المالية والتأمينية ولاسيما في أثناء الأزمات الاقتصادية. ٨) نظام الشركات التعاونية تكوين مجموعة شركات مملوكة بالكامل لأصحاب واستحداث معدات الإنتاج وتطويرها . المنشآت الصغيرة، وتكون مهمتها نقل التكنولوجيا المتطورة والتسويق والتوزيع . ٩) عدم عد الشركات الصغيرة والمتوسطة كيانات منفصلة، بل هي جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة من التعاون والتنسيق فيما بينها. .(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٨٠-١٨١).

الفصل الرابع/ التوصيات:

توصيات تهدف الى ترصين دور الجامعات في العراق هي:

١-تشغيل الأيدي العاملة من خريجي الهندسة والزراعة والعلوم في المجال الصناعي من اجل القضاء على البطالة وزيادة العملة الصعبة كونهم فئة مهمة من فئات المجتمع العراقي الذي يسهم بشكل فاعل في نهضة البلاد.

٢-ربط وزارتي الصناعة والزراعة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بحيث تدار من قبل وزير التعليم وحده كون الوزارة حريصة على أموال الشعب العراقي وتسهم في تطوير القطاعين الصناعي والتجاري بمساعدة أساتذة وطلبة الجامعة مع القضاء على بطالة الشباب في الجامعات وخصوصا الطلبة الأوائل.

٣- ضرورة المواءمة بين حاجات السوق ومخرجات التعليم للحد من البطالة ,بالإضافة إلى إن التعليم الجامعي أصبح ضرورة ملحة في هذه المرحلة لمواكبة الحاجات الحياتية في المجتمع بعيدا عن النظرة السلبية لهذا التعليم .

٤-زيادة عدد الورش الفنية وتوفيرها بالإمكانات المادية من اجل إكساب الطالب الجامعي خلال فترة التدريب الصيفي أقصى تعلم منشود.

٥- إعادة خطة القبول في الجامعات وذلك بجعل عدد المقبولين في الكليات العلمية أكثر من عدد الطلبة في الإنسانية.

٦- حث وزارة التخطيط ووزارة الصناعة وضع آليات من شأنها تشجيع إقامة هذه الصناعات عن طريق اطر مؤسسية جديدة تتمثل في جزء منها بإقامة حاضنات الأعمال التي تتحدد مهامها في تذليل العقبات التي تعترض سبيل هذه الصناعات، فضلاً عن ضرورة اتخاذ إجراءات اقتصادية وتشريعية لتشجيع الاستثمار، وتسهيل عمليات الاقتراض والتسويق لمنتجات هذه الصناعات أسوة بما هو معمول به في كثير من دول العالم المتقدم والثالث .

٧-ربط وزارات الصناعة والتجارة والزراعة بوزارة التخطيط من اجل تحديد الاولويات.

٨-توجيه هيئة الاعلام والاتصالات على فتح قناة تلفزيونية مجانية تبث دورات تدعم مهارات خريجي الجامعات العراقية في جميع تخصصاتهم.

٩-تفعيل دور الترجمة من خلال كليات اللغات والاداب وذلك بتوجيه طلبة الدراسات العليا كشرط للحصول على درجة الماجستير او الدكتوراه.

١٠-حث وزارة التخطيط بأعداد اولويات لتحديد نوعية البحوث التي تدعم السوق العراقي والتي من الضروري التطرق اليها في أبحاث طلبة الدراسات العليا في الجامعات العراقية والابتعاد عن العشوائية وهدر الاموال.

Sources:-

Arabic Sources:

- Amer. Tarek (2007) A Proposed Concept for Developing the Role of the University in the Service of Society in Light of Modern Global Trends, Journal of Action Research in Education, 4(1), 36-53
- Al-Akeeli, Wisam Mohsen Hassan (2008). Youth Unemployment, Master's Thesis, Faculty of Education, University of Baghdad, p. 20.
- Al-Faraji, Hadi Ahmed (2015). "Sustainable Development in the Strategies of the United Nations," 1st edition, Amman, Dar Kunooz Knowledge for Publishing and Distribution.
- Al-Faraji, Hadi Ahmed (2017). "Arab Visions for Sustainable Development: Strategic Outlook for National Priorities," Amman, Dar Kunooz Knowledge for Publishing and Distribution.
- Al-Hassan, Ihsan Mohamed (2008). Sociology of Violence and Terrorism, p. 220.
- Al-Houri, Fathi Abdul Qader; Mamdouh Al-Zayyadat; Hael Ababneh (n.d.). Social Responsibility, Palestine.
- Al-Khalidi, Dr. Ibrahim Badr Shihab (2011). Management Dictionary, 1st edition, Amman, Osama Publishing and Distribution House.
- Al-Momani, Hiam (2016). The role of the Irbid and Ajloun colleges in community development from the point of view of their faculty members. Research published Journal of Studies, Humanities and Social Sciences, 43 (4), 1753-1771
- Bakhit, Haider Nehme; Al-Mashta, Farah Khaled Abdul Hadi (2024). "The Role of Small Projects in Economic Development in Countries (Algeria, Japan, China, Iraq)," 1st edition, Egypt, Babel House for Scientific Research and Studies.
- Dawaba, Ashraf Mohamed (2006). "The Problem of Financing Small and Medium Enterprises in Arab Countries," Journal of Administrative Research, Center for Consultations, Research and Development, Cairo, Issue 4 (October).

- Egyptian European Foundation for Training and Development (2009). http://www.eeotd.org/main.asp?id=17
- First Arab Report on Employment and Unemployment in Arab Countries (2008). "Towards Effective Policies and Mechanisms," Arab Labor Organization.
- Marzouq, Atef Lafi; Al-Sareefi, Fadel Nehme Taher (2024). "Trends of the Digital Economy and Its Impact on Economic Growth in a Sample of Countries," 1st edition, Egypt, Babel House for Scientific Research and Studies.
- Salama, Jamal El-Din (2009). "The Role of Small and Medium Enterprises in Alleviating Unemployment in Algeria," Journal of Human Sciences, University of Medea (Algeria), Issue 41.
- Youssef, Mohamed Mahmoud (2015). "Dialogue on Unemployment and Brain Drain," Assistant Lecturer at the Faculty of Urban and Regional Planning - Cairo University. Arab Global Network website Mmyoussif@yahoo.com

English Sources:

1-Yutong LIU,(2008) Employment Situation and Employment Policies in China, Ministry of Labour and Social Security.2008(15).

2-Guoji Yan(2020)(Academy of Economic Research, the State Planning Commission, Beijing), WangYong Xi & LiuJia Qiang (Southwest University of Finance and Economics, Chengdu,Sichuan), 2001–2020:A Research on China's Employment Strategy, Economist Magazine, 04.2001.

3-Al-Masudi, Awatif Khalil Hussein& Mahmood, Dhuha Adil (2022): Intellectual Immunity of Kindergarten Teachers, Journal of Positive School Psychology, Vol(6) no(5),pp. 4945–4947.

4-Jassim ,Maryam Muhammad Saeed & Al-Ani ,Dhuha Adil Mahmood (2022): Cognitive Shyness Among Preparatory School Students, Journal of Positive School Psychology, ,Vol. 6 no. 6 pp 3181-3194.

5-Kadhum ,Mais Mohammed , (2022); Social Risks and Development Gaps in Iraq: A Social Study in the City of Baghdad , Journal of the College of Education for Women-University of Baghdad-Iraq, March 31, Vol. 33(1)pp.82-96.

6-Mahdi ,Hiba Saleh and Mustafa, Adnan Yasin (2021); Social Safety Nets and Sustainable Development in Fragile Environments: A Field Social Study of Slums in the City of Baghdad/Al-Karkh, Journal of the College of Education for Women-University of Baghdad-Iraq, September 28, [Vol. 32(3)]pp.71-85.

بە ڕەرسیارێتی کۆمە ڵایە تی لە بە ڕە وپێشبردنی ڕۆڵی زانکۆکان لە گە شە پێدانی ئابووری بە ردە وامی عێراق

پ.د. ضحی عادل مه حمود ئه لعا نی

کۆلێژی پە روە ردە ی کچان / زانکۆی بە غداد

پوختە:

زانکۆکان بە نوێنەرایەتی کۆلێژە تەکنیکییەکانیان کار دەکەن بۆ دابینکردنی کەسانی شارەزا بۆ کۆمەڵگا کە توانای بەکارهێنانی ئامێری مۆدێرن هەیە کە ڕاستەوخۆ پشت بە تەکنەلۆژیای مۆدێرن دەبەستن. ئەمە ئەم بەکارهێنەرانە دەکاتە پشتیوانی پیشەسازی خۆجێی، کە کاریگەری ئەرێنی لەسەر بەرزبوونەوەی داهاتی نەتەوەیی هەیە، خۆشگوزەرانی هاوواڵتیان زیاد دەکات و بەردەوامی درێژخایەن بۆ سەرچاوە مرۆیی و ماددییەکان دەستەبەر دەکات. زانکۆکان ڕۆڵێکی گرنگ دەگێڕن لە گەشەپێدانی کۆمەڵگەی خۆجێی بە ئاراستەکردنی چالاکیەکانیان بەرەو هەموو تاک و دامەزراوەکان بە ئامانجی باشترکردنی بارودۆخی ژیانی کۆمەڵایەتی و ئابووری و کەلتووری. ئەرکی خوێندنی باڵا دروستکردنی ئەو عەقڵەیە کە لە هەموو بوارەکاندا بەرهەم دەهێنێت و داهێنان دەکات .(Aamer, 2007: 37-53)

مالیزیا لەنێو ئەو وڵاتە پێشکەوتووانە دەبێت کە لە وڵاتانی پێشکەوتووەوە گۆڕاون بۆ بەشێک لە وڵاتانی جیهانی دووەم بە گۆڕینی پلانی وەرگرتن بۆ کۆلێژ و پەیمانگاکانی سەر بە زانکۆکان تا ساڵی ٢٠٣٠. زانکۆکانی ئەم وڵاتانە وەک بەشێکی سەرەکی لە گەشەسەندن و ئابووری جیهان تەماشا دەکرێن. بۆ پێشبینیکردنی ڕەهەندەکانی پەروەردە لە سەدەی بیست و یەکدا، فێربوون بۆ کار بە یەکێک لە کۆڵەکەکانی پەروەردە دادەنرێت، چونکە بەشێکی گرنگە لە ڕاهێنان و لێهاتوویی تاکەکان بۆ ژیانی پیشەیی، کە بەزۆری بریتییە لە بەدەستهێنانی شارەزایی و دروستکردنی پەیوەندی.

وشە گرنگەکان: بەرپرسیارێتی کۆمەڵایەتی، زانکۆکان، گەشەپێدانی ئابووری بەردەوام

Social Responsibility in Advancing the Role of Universities in Sustainable Economic Development in Iraq

Prof. Dr. Dhuha Adil Mahmood Al-Ani - College of Education for Women - University of Baghdad, Iraq

Abstract:

Universities, represented by their technical colleges, work to provide society with trained personnel to use modern machines that rely directly on modern technology. This makes these users supporters of local industries, which in turn increases national income, raises citizens' well-being, and ensures a longer-term sustainability of human and material resources. Universities play a major role in developing the local community by directing their activities toward all members of society and its institutions with the goal of improving social, economic, and cultural living conditions. The mission of university education is to create minds that produce and innovate in all fields. (Amer, 2007: 37-53), Malaysia is poised to become one of the developed nations, transitioning from a developing country to a second-world country by the year 2030, following the reform of the admissions plan for colleges and institutes affiliated with universities. In such countries, higher education and vocational training are regarded as fundamental and integral components of life, serving as primary tools for improving the standard of living and advancing societal well-being. In anticipating the future dimensions of education in the 21st century, "learning for work" has emerged as one of the core pillars of education. It plays a critical role in training and preparing individuals for professional life by equipping them with practical skills and connecting theoretical knowledge with real-world application — in alignment with the evolving demands of the labor market. In production and service sectors, particularly in developed countries, it is now assumed that graduates who are employable and capable of integration into the workforce can contribute to enhancing institutional competitiveness. They do so by fostering innovation and creativity, increasing productivity, and improving output — all of which depend heavily on the acquisition and effective application of knowledge. This research adopted a descriptive methodology and aimed to achieve the following objectives:

1. To explore the role of small and medium-sized enterprises (SMEs) in sustainable economic development.
2. To examine China as a model for sustainable economic growth.
3. To assess the current state of small economic projects in Iraq.

Keywords: Social Responsibility, Universities, Economic Development, Sustainable.